ندوة إقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين
للبرلمانات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الإسكندرية، مصر، 18-20 سبتمبر/أيلول 2018

منظَّمة بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب المصري والاتحاد البرلماني العربي

تحت الرعاية السامية للدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي في مصر

الوثيقة الختامية

قدَّمها مقررا الندوة الإقليمية، النائبة جميلة علي سلمان (البحرين) والنائب كمال أحمد (مصر)

اجتمعنا نحن، النواب والبرلمانيين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في الإسكندرية بمصر في الفترة الممتدة من 18 إلى 20 سبتمبر/أيلول 2018 لحضور ندوة إقليمية عن أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وقد نظِّمت هذه الندوة بالتعاون بين مجلس النواب المصري والاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي. وإنا ممتنون لمكتبة الإسكندرية لاستضافة هذا الحدث وحسن استقبالنا.

وإذ اعتمدت بلداننا أهداف التنمية المستدامة، التزمت بإحداث تحول فكري عن طريق اتباع نهج تشاركي أكثر شفافية وشمولية واستدامة بشأن التنمية. وقد ناقشنا كيف يمكننا، نحن البرلمانيون، القيام بدورنا للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلداننا والمنطقة. وقد اعترفنا بالأهمية المحورية للهدف 5 المعني بالمساواة بين الجنسين والهدف 16 المعني بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية في تنفيذ الخطة الكاملة في منطقتنا.

وأتاحت الندوة منتدى لتبادل المعارف والخبرات والتجارب والممارسات الجيدة. ويسَّر المناقشات عرض خطط عمل الاتحاد البرلماني الدولي، ومجموعة أدوات التقييم الذاتي عن أهداف التنمية المستدامة والتي أُعدّت بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومساهمات خبراء المنظمات الشريكة ولا سيما المجلس القومي للمرأة (مصر)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، ومنظمة "المساواة الآن".

وقد وقفنا على الأسئلة التالية: ما هي العناصر الأساسية للعمل البرلماني القوي الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة؟ كيف يمكن للبرلمانات في منطقتنا تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماج أهداف التنمية المستدامة في عملها؟ كيف يمكننا، كبرلمانيين، أداء دور أكثر نشاطاً في عملية التنفيذ، بما في ذلك إصلاح الأطر القانونية، وتقييم الميزانية وتأثير التشريعات، وتنفيذ السياسات؟

وقد بحثنا تلك القضايا بحثاً استباقياً ووصلنا إلى الاستنتاجات والتدابير والتوصيات التالية لتعزيز المساهمة البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين:

1 - يؤدي البرلمان دوراً محورياً في ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وحرصاً على ضمان الفاعلية والوجاهة، يجب على كل برلمان أن يمارس كل وظائفه بشكل كامل وأن يكفل الفعالية في التشريعات وتخصيص الميزانيات والرقابة والتقييم المنهجي للعراقيل التي تحول دون مواصلة التقدم. ويجب على البرلمان، بوصفه المؤسسة الرئيسية للديمقراطية، أن يضمن مساهمة كل شرائح السكان في أهداف التنمية المستدامة واستفادتها منها. إذ لا سبيل إلى التنمية المستدامة دون تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

2 - أهداف التنمية المستدامة هي إطار عمل مفيد يركز على الناس ويمكن أن يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتنا، ولا سيما إذا عُممت مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع جوانب العمل، وأن يرشدنا في عملنا وإلى أهدافنا. ولما كانت المرأة هي نواة المجتمع، فإن تمكينها هو أساس التقدم. فيتعين تعزيز وضمان الإرادة السياسية للتقدم في تلك المجالات.

3 - الحوكمة، كما جاءت في الهدف 16، هي المحرك الرئيسي للتغيير. وإن عدة عناصر من الهدف 16، منها السلام وسيادة القانون والعدالة والمؤسسات الفعالة والقابلة للمساءلة والجامعة، تهيئ البيئة المؤاتية اللازمة لإشراك بلداننا وشعوبنا بفعالية في خطة التنمية المستدامة. وتؤدي البرلمانات الفعالة دوراً محورياً في تنفيذ هذا الهدف. فينبغي أن يعمل البرلمانيون والبرلمانيات معاً ومع جميع الجهات المعنية على الاستثمار في تطوير مؤسساتهم وتعزيزها.

4 - لا تزال عدة بلدان في منطقتنا تعاني الصراعات والاحتلال والإرهاب والأزمات الإنسانية. ويطرح ذلك عراقيل كبيرة أمام الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة ويضع عبئاً هائلاً على كاهل المؤسسات والشعب، ولا سيما النساء والفتيات وفي فلسطين على وجه الخصوص. وإن كانت من رسالة واضحة علينا توجيهها فهي أن السلام والتنمية وجهان لعملة واحدة لا يمكن تحقيق أحدهما بالكامل قبل أن تقف جميع المجتمعات على طريق الرخاء والاستقرار. ولذلك، فإننا ندعو إلى تضامن عالمي قوي للتأكد من عدم تخلف أي بلد أو شعب عن الركب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

5 - تكتسب الديمقراطية والحوكمة والمؤسسات الجامعة أهمية حيوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذ ترسي أسس أي مجتمع عادل وسلمي. ونشدد على أن المشاركة المتكافئة للنساء في الحياة السياسية جانب ضروري لإقامة برلمانات أكثر تمثيلاً وشمولية. وإنا نحتفي بزيادة عدد النساء في برلماناتنا وإن يساورنا قلقٌ من ركود ذلك التقدم. ونحث كل البرلمانات على زيادة مشاركة النساء في كل جوانب العمل التشريعي من أجل تحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين في الحياة السياسية والبرلمانية بحلول عام 2030، بما في ذلك باستخدام نظام الحصص الانتخابية للجنسين عند الاقتضاء.

6 - نشدد على أهمية تنسيق الأطر المؤسسية وأطر رصد أهداف التنمية المستدامة كشرط مسبق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يوجد حل واحد يناسب كل البرلمانات، فيتعين على كل منها تحليل

قدراتها وكفاءاتها وتحديد الآلية الأنسب للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقرب فرصة ممكنة. ونشجع بقوة كل برلمانات المنطقة على إجراء تمرين التقييم الذاتي المعني بأهداف التنمية المستدامة والذي وُضع بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونلتزم بإطلاق هذه العملية في برلماناتنا الخاصة.

7 - إلى جانب المؤسسات والأطر، نقر بأهمية مشاركة المواطنين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. ومن باب الأولوية، نرى أن الهامش واسع لتحسين الثقافة المجتمعية المتعلقة بالمساواة والشمولية واحترام البيئة والكوكب. وينبغي للبرلمانيين، بوصفهم ممثلي الشعوب، أن يكونوا قدوة يُقتدى بها لبلوغ هذا التغيير الصعب المنال. وكذلك أن يكونوا مثالاً يحتذى به عن طريق توجيه رسائل واضحة ومفهومة ومركّزة يتردد صداها في نفوس الناس وتلهمهم لتحقيق التغيير.

8 - لقد حققت بلداننا مكاسب كبيرة في ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتيح إطار أهداف التنمية المستدامة الفرصة لمواصلة تنفيذ السياسات والتغييرات القانونية المرتبطة بمواجهة التمييز ضد الفتيات والنساء، وإعلاء صوت النساء في عمليات اتخاذ القرارات على كل مستويات المجتمع، والتأثير في تخصيص الموارد بطريقة مراعية للمنظور الجنساني.

9 - إننا نقر بأهمية الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وقد صدقت العديد من البلدان في منطقتنا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تشكل خارطة طريق رئيسية لكل البلدان من أجل كفالة حقوق المرأة كجزء لا ينفصم عن حقوق الإنسان. وينبغي للبرلمانات أن تستمر في أداء دور مركزي في إدماج أحكام الاتفاقية المذكورة في التشريعات والسياسات الوطنية، وفي الإشراف على تنفيذها. وعلى القدر نفسه من الأهمية، ينبغي للبرلمانيين أن يسعوا إلى اتخاذ تدابير قوية ووضع برامج إنفاذية للقضاء على العنف ضد النساء وحث الدول على ضرورة إقرار مكانة الاتفاقيات الدولية ضمن ما فيها بتشريعها وضمان تمكين النساء اقتصادياً.

10- نشيد بالعمل المتفاني للائتلافات البرلمانية النسائية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل ضمان المساواة بين الجنسين في منطقتنا وبالتقدم المحرز حتى الآن. ونقر بأن المساواة بين الجنسين مسؤولية مشتركة بين النساء والرجال. ويعدّ ذلك النوع من التعاون والحوار المستمر وإتاحة الفرص للبرلمانيات من أجل تقديم مساهماتهن وسيلة جيدة لضمان إرساء أطر سياسية وطنية فعالة وجامعة.

11- إننا نقر بأهمية البيانات في اتخاذ قرارات سياسية ناجحة ومستنيرة. ولذلك، يتعين تحسين نظم إدارة البيانات وتطويرها حتى يتسنى إدماج تلك البيانات بطريقة ملائمة وفعالة في القرارات السياسية والقانونية التي تتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ويتعين على البرلمانات إقامة تعاون وثيق مع الجهات الإحصائية وضمان أنها تعمل في بيئة مؤاتية لإصدار معلومات موثوق بها ووجيهة ومفيدة وضمان حق المواطنين في الحصول على المعلومات ضمن الأطر التشريعية.

12- ولا يمكن المبالغة في التشديد على أهمية الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وإذ يعمل البرلمانيون بطريقة استباقية على تلك القضايا، يتعين عليهم التواصل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الآخرين – من القاعدة الشعبية إلى المستوى العالمي – وتحفيز إقامة شراكات قوية تعود بالفائدة على المواطنين والعالم. ونقترح إنشاء ائتلاف عربي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بما يتضمن اعتماد استراتيجية عربية موحدة لخطة العمل القادمة. وإننا نقر بأهمية الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منتدى مهماً لإقامة الشراكات والتعاون بين البرلمانات وبين البرلمان والأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى.

13- إننا نقر بأهمية الاستعراضات الطوعية الوطنية كحافز مهم للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونحث البرلمانات على العمل مع حكوماتها والمساهمة في تلك العملية والدخول إلى اللجان الوطنية للتنمية المستدامة. ونهنئ بلدان المنطقة التي قدمت تقاريرها إبّان المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ونحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. ونحيط علماً بأنه سيُجرى استعراض للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في عام 2019، ونوصي بأن تغتنم بلداننا تلك الفرصة لإبراز الصعوبات المحددة التي تواجه منطقتنا في مجالات السلام والاستقرار والأمن.

وحرصاً على تحفيز العمل على المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، سنعرض هذه الوثيقة الختامية على زملائنا في البرلمان من خلال جميع القنوات الممكنة. ونتعهد أيضاً بإبلاغ هذه الوثيقة الختامية إلى جميع الجهات المعنية الأخرى لإعلاء شأنها.

ونحث الاتحاد البرلماني الدولي على نقل استنتاجاتنا وتوصياتنا إلى المجتمع البرلماني العالمي وضمان المتابعة عن طريق برامجه وجمعياته. ونحث الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً على مواصلة تيسير تبادل الممارسات الجيدة والخبرات والتجارب بين البرلمانيين في منطقتنا من أجل الاستفادة قدر الإمكان من كل المساهمات وتحفيز العمل على كل المجالات المذكورة لعالم تسوده التنمية والمساواة والسلام.